الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المحكمة الدستورية

الثلاثاء 18 نوفمبر 2025

بيان

تنظم المحكمة الدستورية، بالتعاون مع كلية الحقوق بجامعة أحمد بن يحي الونشريسي بتيسمسيلت ومنظمة المحامين -ناحية تيارت، وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر، يومي 18 و 19 نوفمبر 2025، الملتقى الدولي حول موضوع: "**حق الأفراد في اللجوء للقضاء الدستوري كآلية لحماية الحقوق والحريات**".

تفتتح هذه التظاهرة العلمية الدولية، السّيدة ليلى عسلاوي، رئيسة المحكمة الدستورية، وينشط جلساتها على مدى يومين، أعضاء من المحكمة الدستورية، وأعضاء من عدّة محاكم دستورية أجنبية، وأساتذة جامعيون، إلى جانب محامين من منظمة محامي – ناحية تيارت – ، وتهدف إلى تعميق البحث حول أفضل السبل لتعزيز حق اللجوء إلى القضاء الدستوري كآلية لحماية الحقوق والحريات، من خلال إستعراض تجارب مختلف أنظمة القضاء الدستوري المقارن، ونشر ثقافة اللجوء إليه، والتعريف بالتجربة الدستورية الجزائرية في مجال الدفع بعدم الدستورية.

كما يسعى الملتقى الدولي إلى التعرف على تجارب الدول في تنظيم ممارسة آلية الدفع بعدم الدستورية وضماناتها، وتفعيل العلاقة الوظيفية بين السلطة القضائية والمحكمة الدستورية في إثارة الدفع بعدم الدستورية وتسهيل إجراءاته، وكذا إبراز دور هيئة الدفاع، كوسيلة فعّالة لحماية الحقوق والحريات.

ويعكف الملتقى على إثراء النقاش القانوني والدستوري حول محاور أساسية، من خلال تأصيل مبدأ اللجوء إلى القضاء الدستوري عبر مختلف التجارب العالمية، والإطار الإجرائي والموضوعي الذي يضبط ممارسة الدفع بعدم الدستورية ويحدّد نطاقه القانوني. كما يخصص حيّز من الملتقى لتقييم دور المحكمة الدستورية الجزائرية في حماية الحقوق والحريات عبر تفعيل ذات الآلية. ليُختتم هذا التجمع العلمي المرموق، بفتح آفاق المقارنة من خلال استعراض تطبيقات حق اللجوء الفردي إلى القضاء الدستوري في الأنظمة الدستورية المقارنة.